الأمم المتحدة

A/70/172

الجمعية العامة

Distr.: General
22 July 2015
Arabic
Original: Arabic/English/Spanish

الدورة السبعون

البند ٩٣ من جدول الأعمال المؤقت*

التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي

تقرير الأمين العام

المحتويات

* A/70/150.

140815 110815 15-12333 (A)

أولا - مقدمة

١ - اتخذت الجمعية العامة، في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، القرار ٢٨/٦٩ المعنون ”التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي“. وفي الفقرة ٣ من القرار، دعت الجمعية العامة جميع الدول الأعضاء إلى أن تواصل، آخذة في اعتبارها التقييمات والتوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي (A/68/98)، موافاة الأمين العام بآرائها وتقييماتها بشأن المسائل التالية:

(أ) التقييم العام لمسائل أمن المعلومات؛

(ب) الجهود المبذولة على الصعيد الوطني لتعزيز أمن المعلومات وتشجيع التعاون الدولي في ذلك الميدان؛

(ج) مضمون المفاهيم المذكورة في الفقرة ٢ من القرار؛

(د) التدابير التي يمكن أن يتخذها المجتمع الدولي لتعزيز أمن المعلومات على الصعيد العالمي.

٢ - واستجابة لذلك الطلب، تم توجيه مذكرة شفوية في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٥ إلى جميع الدول الأعضاء لدعوتها إلى تقديم معلومات عن الموضوع. ويتضمن الفرع الثاني الردود التي وردت إبّان كتابة هذا التقرير. وستصدر الردود التي تَرِدُ لاحقا في شكل إضافات لهذا التقرير.

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

كندا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٤ حزيران/يونيه ٢٠١٥]

لقد عزز الفضاء الإلكتروني التفاعل الاجتماعي وأحدث تغييرات على مستوى القطاع الصناعي والحكومات، وما زال محركا للنمو الاقتصادي، والابتكار، والتنمية الاجتماعية. لكنه أفرز أيضا أخطارا وتحديات جديدة باتت تواجه مجتمعاتنا.

وتكرر كندا ما أكدته الدول بوضوح في تقرير عام ٢٠١٣ الصادر عن فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق

الأمن الدولي، بأن القانون الدولي يسري في الفضاء الإلكتروني ويشكّل حجر الزاوية في منظومة المعايير والمبادئ الناظمة للسلوك المسؤول للدول، وهي تشجع العمل في المستقبل على بلورة معايير تحكم السلوك في أوقات السلم.

وترى كندا أيضا أن كفالة أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يجب أن تقترن باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. كذلك يجب أن تحظى الحقوق نفسها التي يتمتع بها الأشخاص خارج الإنترنت بالحماية داخل الإنترنت.

وتلتزم كندا بالحفاظ على شبكة الإنترنت حرة ومفتوحة وآمنة عن طريق الإجراءات التالية:

(أ) ما فتئ تنفيذ استراتيجية وخطة عمل كندا بشأن أمن الفضاء الإلكتروني يتصدر الجهود المبذولة على الصعيد الوطني. فهما تساعدان على كفالة حماية النظم الإلكترونية في كندا وتحميان أنشطة الكنديين في شبكة الإنترنت عن طريق التعاون النشط مع القطاعات الرئيسية المكوّنة للبنية التحتية الحيوية (قطاعات المال والنقل والطاقة على سبيل المثال)؛

(ب) طوّرت كندا إطارا لإدارة حوادث الفضاء الإلكتروني بغية إرساء نهج وطني موحد في مجال إدارة وتنسيق أخطار الفضاء الإلكتروني أو حوادثه المحتملة أو الفعلية؛

(ج) تساعد التشريعات الكندية الجديدة في مجال التصدي للبريد التطفلي على توضيح الحقوق والالتزامات القانونية والواجبات المنوطة بالوكالات الحكومية، وعلى تعزيز الترسانة التشريعية التي تسند إنفاذ القوانين والتعاون الدولي؛

(د) على الصعيد الدولي، خصصت كندا مبلغ ٨ ملايين دولار كندي لتوفير الدعم لمشاريع بناء القدرات في مجال أمن الفضاء الإلكتروني، لا سيما في الأمريكتين وفي جنوب شرق آسيا. وقدمت كندا أيضا ما يربو على ٣,٦ ملايين دولار كندي عن طريق منظمة الدول الأمريكية (للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٦) من أجل بناء قدرات بلدان منظمة الدول الأمريكية، بما يشمل تشكيل أفرقة معنية بالتصدي للحوادث الإلكترونية. وانضمت كندا أيضا كعضو مؤسس إلى المنتدى العالمي لخبرات الفضاء الإلكتروني؛

(هـ) تدعم كندا ما تبذله منظمة حلف شمال الأطلسي من جهود في سبيل توطيد أمن الفضاء الإلكتروني لما فيه منفعة الحلف وسائر الحلفاء؛

(و) تعمل كندا ضمن إطار المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا من أجل بناء القدرات وإبراز أهمية بناء الثقة واتخاذ تدابير تفعيل الشفافية لكفالة الاستقرار في الفضاء الإلكتروني؛

(ز) تعمل كندا، بالاشتراك مع الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلال خطة العمل المشتركة بشأن أمن الفضاء الإلكتروني، على تعزيز مرونة البنى التحتية التي تسند الفضاء الإلكتروني وتحسين التفاعل والتعاون وتبادل المعلومات على الصعيدين التشغيلي والاستراتيجي؛

(ح) تشارك كندا أيضا في مبادرات مكافحة جرائم الفضاء الإلكتروني ضمن إطار مجموعة البلدان السبعة، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة، ومنظمة الدول الأمريكية، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، وهي كذلك عضو في التحالف العالمي لمكافحة الاعتداء الجنسي على الأطفال عبر الإنترنت؛

(ط) توصي كندا جميع الدول الأعضاء الراغبة في تعزيز أمن فضائها الإلكتروني ومنع حدوث جرائم الفضاء الإلكتروني أن ترجع إلى اتفاقية مجلس أوروبا بشأن جرائم الفضاء الإلكتروني.

ويمكن الاطلاع على النص الكامل للعرض المقدم من كندا في الموقع الشبكي التالي: www.un.org/disarmament/topics/informationsecurity/.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]
[٢٦ أيار/مايو ٢٠١٥]

تشاطر كوبا الجمعية العامة قلقها المعرب عنه في القرار ٢٨/٦٩ إزاء إمكانية استخدام تكنولوجيا المعلومات ووسائطها لتحقيق مآرب تتنافى مع هدف صون الاستقرار والأمن الدوليين وتؤثر سلباً في سلامة البنى التحتية للدول، مما يقوض أمنها في الميدانين المدني والعسكري.

ويشدد القرار أيضا على ضرورة منع استخدام موارد المعلومات وتكنولوجيا المعلومات في أغراض إجرامية أو إرهابية.

وفي هذا السياق، تعرب كوبا عن بالغ قلقها من قيام أفرادٍ ومنظماتٍ ودولٍ باستخدام النظم المعلوماتية الموجودة في بلدانٍ أخرى، على نحو سري وغير مشروع، بغرض مهاجمة بلدان ثالثة لأن ذلك قد يتسبب بنشوب نزاعات دولية.

ولا سبيل إلى درء هذه التهديدات الجديدة ومجابهتها وتفادي تحويل الفضاء الإلكتروني إلى مسرح للعمليات العسكرية سوى التعاون الوثيق بين جميع الدول.

وما استخدام الاتصالات السلكية واللاسلكية لتحقيق مآرب معلنة أو خفيّة تتمثل في تقويض النظام القانوني والسياسي للدول سوى انتهاك للمعايير الدولية المعترف بها في هذا المجال، قد تسفر آثاره عن إفراز توترات وأوضاع غير مؤاتية لتحقيق السلام والأمن الدوليين.

وخلال مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعقود في هافانا، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، قام رؤساء دول وحكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بإعلان منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي منطقةَ سلام، تحقيقاً لأهداف منها دعم التعاون والعلاقات الودية مع بعضها بعضا ومع الدول الأخرى، بصرف النظر عن اختلاف نُظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية أو تباين مستويات تنميتها، وانتهاج التسامح والتعايش في جو من السلام وحُسن الجوار.

وخلال مؤتمر القمة الثالث لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعقود في بيلين، كوستاريكا، في ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، شدد المشاركون على أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما فيها الإنترنت، وكذلك الابتكار، باعتبارها وسائل لتشجيع السلام وتعزيز الرفاه والتنمية البشرية والمعرفة والإدماج الاجتماعي والنمو الاقتصادي، مع تسليط الضوء على مساهمتها في تحسين تغطية الخدمات الاجتماعية ونوعيتها. وإضافة إلى ذلك، جرى التأكيد مجددا على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أغراض سلمية، بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وليس بغرض تقويض المجتمعات أو خلق أوضاع قد تؤدي إلى تأجيج جذوة النزاع بين الدول.

غير أن البرامج الإذاعية والتلفزيونية التي دأبت حكومة الولايات المتحدة على بثّها تجاه كوبا تهدد هذه المساعي، إذ تتعارض مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وتتنافى مع شتى الأنظمة الصادرة عن الاتحاد الدولي للاتصالات. وهي تقوّض كذلك سيادة كوبا، وتلك مسألة لا تقل أهمية عمّا سلف.

وتكرر كوبا التأكيد بأن استخدام المعلومات لأغراض دعائية ولزعزعة استقرار الدول الأخرى بغية تقويض نظامها الداخلي وانتهاك سيادتها والتدخل في شؤونها الداخلية بشتى الأشكال، إنما هو عمل غير قانوني ولا بد من وقفه.

ونكرر تأكيد رفضنا بأشد لهجة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل يتعارض مع القانون الدولي، ولجميع الإجراءات من هذا القبيل. ونشدد على أهمية ضمان استخدام تلك التكنولوجيات بما يتفق تماما مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ومع القانون الدولي، وبخاصة مبدأ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ومعايير التعايش بين الدول المعترف بها دوليا.

وتكرر كوبا التأكيد بأن التعاون الدولي أمرٌ أساسي لمواجهة المخاطر التي تنطوي عليها إساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي الوقت نفسه، تشدد على أهمية الدور المنوط بالاتحاد الدولي للاتصالات في المناقشات الحكومية الدولية بشأن قضايا أمن الفضاء الإلكتروني.

ويحدو كوبا الأمل بأن السياق الجديد الذي بات ينتظم العلاقات الثنائية بين البلدين غداة الإعلانين الصادرين عن الرئيسين راؤول كاسترو روث وباراك أوباما، في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، اللذين تضمّنا قرارا باستئناف العلاقات الدبلوماسية والشروع في عملية تفضي إلى تطبيع العلاقات، سيتيح وضع حد لهذه السياسات العدائية ورفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي ألحق أضرارا فادحة بالشعب الكوبي وكانت له عواقب وخيمة في مجال المعلومات والاتصالات، وغيرها من مناحي الحياة اليومية للشعب الكوبي.

وفي إطار برنامج تعميم تكنولوجيا المعلومات في كوبا، عقدت كوبا في الفترة ما بين ١٨ و ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٥ أول حلقة عمل بشأن تكنولوجيا المعلومات وأمن الفضاء الإلكتروني، تناولت موضوع ”من أجل مجتمع يتقن تكنولوجيا المعلومات“، وشارك فيها ما يربو على ١١ ٥٠٠ أخصائي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفدوا من كافة أرجاء البلاد. كذلك تطرقت حلقة العمل إلى موضوع فرعي يتعلق بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإشراف عليها ومعالجة مشاكلها.

وأنشأت كوبا مجلس تكنولوجيا المعلومات وأمن الفضاء الإلكتروني، تحت إشراف أعلى هيئة في الدولة، أي الحكومة والحزب الشيوعي لكوبا، ويتوخى المجلس اقتراح وضع سياسات واستراتيجيات متكاملة في هذا المجال وتنسيقها ورصد تنفيذها. ويجري العمل حاليا على إنشاء اتحاد خبراء تكنولوجيا المعلومات في كوبا.

ولقد أيدت كوبا القرار ٢٨/٦٩، وسوف تواصل إسهامها في التطوير السلمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد العالمي واستخدامها بما يعود بالنفع على الإنسانية جمعاء.

السلفادور

[الأصل: بالإسبانية]
[٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٥]

سعياً لكفالة أمن المعلومات والاتصالات، قامت القوات المسلحة للسلفادور بتطبيق النهج المركزي في تقديم خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية الحاملة للصوت والصورة والبيانات المستقلة عن الشبكة العامة. وتم اقتناء وتكييف معدات لكفالة أمن المحيط المعلوماتي؛ كذلك يجري استخدام نظام تشفيرٍ لإدارة المعلومات ذات الطابع السياسي بغية حماية جميع المعلومات من عبث أي عنصرٍ خارجي متسلل، وكذلك من الهجمات الإلكترونية.

جورجيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٦ أيار/مايو ٢٠١٥]

يتبوأ أمن المعلومات والفضاء الإلكتروني موقع الصدارة في جدول الأعمال السياسي لحكومة جورجيا، ذلك أن جورجيا تعتبر التصدي للتهديدات الإلكترونية جزءا لا يتجزأ من سياستها الأمنية الوطنية، لا سيما بالنظر إلى الإصلاحات الواسعة النطاق التي أجرتها على امتداد البلد في مجال الحكومة الإلكترونية، وتعاظُم اعتماد بنيتها التحتية الحيوية على أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. واستجابة لهذه الشواغل، وضعت حكومة جورجيا عددا من التدابير الاستراتيجية والقانونية والتنظيمية والمؤسسية في سبيل توطيد الأمن المعلوماتي.

وتَرِدُ تفاصيل أول استراتيجية تتناول أمن الفضاء الإلكتروني على المستوى الوطني في استراتيجية وخطة عمل أمن الفضاء الإلكتروني للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥، وهي الوثيقة الرئيسية التي ترسم سياسة الدولة في مجال أمن الفضاء الإلكتروني، بما يشمل الأهداف الاستراتيجية والمبادئ التوجيهية، وتحدد التدابير والمهام ذات الصلة. ويندرج أمن الفضاء الإلكتروني ضمن الأولويات الرئيسية للسياسة الأمنية الحكومية، ذلك أن الحكومة ترى أن

حماية الفضاء الإلكتروني لا تقلّ أهميةً من منظور الأمن الوطني عن حماية الأراضي والمياه والمجال الجوي.

وتم اتخاذ خطوة أخرى لإضفاء الطابع المؤسسي على أمن المعلومات، تمثلت في إنشاء وكالة تبادل البيانات التابعة لوزارة العدل في جورجيا، في عام ٢٠١٠، ككيان حكومي مركزي مسؤول عن وضع وتنفيذ السياسات والمعايير الناظمة لأمن المعلومات والفضاء الإلكتروني، وأنيطت بها المهام التالية على وجه الخصوص:

- اعتماد وتنفيذ السياسات والمعايير الناظمة لأمن المعلومات في القطاع العام والبنية التحتية الحيوية؛
- الاضطلاع بصلاحيات كفالة أمن الفضاء الإلكتروني عن طريق تشكيل الفريق الوطني للتصدي لطوارئ الفضاء الإلكتروني؛
- تقديم خدمات استشارية في مجال أمن المعلومات والفضاء الإلكتروني، والقيام بعمليات تدقيق حالة أمن المعلومات، وتوفير خدمات أمن الفضاء الإلكتروني؛
- تنفيذ أنشطة التوعية بمسائل أمن المعلومات والفضاء الإلكتروني.

ويتكون الإطار القانوني والتنظيمي الجورجي الناظم لأمن المعلومات من قانون أمن المعلومات وقوانينه الفرعية التكميلية المعتمدة في الفترة ما بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢. ولقد استُمدت المفاهيم الرئيسية المستخدمة في القوانين الجورجية التي تنص على سياسات أمن المعلومات من سلسلة معايير المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ISO 27000. وتشدد التشريعات على بعض الحقوق التي تتمتع بها البنى التحتية الحيوية والالتزامات المنوطة بها خلال عملية تنفيذ سياسات أمن المعلومات، كما ترسي آليات التعاون مع الأفرقة الحكومية الوطنية المعنية بالتصدي لطوارئ الفضاء الإلكتروني.

واتخذت جورجيا خطوات هامة نحو بناء التعاون الدولي في هذا المضمار ومشاطرة شركائها ما راكمته من معارف. ومن الأمثلة البارزة في هذا الصدد إبرام عدد من اتفاقات التعاون الثنائية ومذكرات التفاهم بين وكالة تبادل البيانات وهيئة الأركان العسكرية التابعة للاتحاد الأوروبي (من النمسا وإستونيا وبولندا، وغيرها) وأيضا مع بلدان مجاورة (أذربيجان، وأرمينيا، وجمهورية مولدوفا، وتركيا، وغيرها).

وتعترف جورجيا بتعاظُم أهمية آليات التعاون الإقليمي والدولي في سياق معالجة تحديات أمن المعلومات. ومن هذا المنظور، ينبغي بذل مزيد من الجهود لزيادة عدد الفعاليات الدولية المكرسة لتناول هذه الموضوعات البالغة الأهمية، ورفع مستوى الثقة فيما بين أصحاب

المصلحة الرئيسيين، ومواصلة العمل في مجال المذاهب الاستراتيجية والمفاهيم القانونية بمشاركة المجتمع الدولي.

ألمانيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٧ أيار/مايو ٢٠١٥]

تتيح شبكة الإنترنت المفتوحة والحرة والآمنة والموثوقة فرصا كبيرة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والتقدم العلمي، بل وأيضا لتوطيد الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون. وفي الوقت نفسه، يتعاظم القلق من المخاطر التي ينطوي عليها الفضاء الإلكتروني والتي تهدد الأمن الدولي. فقد شهدت الأشهر الأخيرة زيادة في أنشطة البرامج الخبيثة الموجهة ضد أهداف بارزة، مثل وسائط الإعلام. وقد تترتب على أي هجمات تستهدف البنى التحتية الحيوية على وجه الخصوص عواقب وخيمة.

وفي الوقت الراهن، قد يبدو اندلاع ''حرب إلكترونية'' أمرا غير مرجح. غير أن استخدام القدرات الإلكترونية بشكل محدود في إطار جهود حربية أوسع نطاقا، بما في ذلك في سياق النزاعات الهجينة، بات واقعا ملموسا. وإضافة إلى ذلك، قد تتفاقم الحوادث التي تقع في الفضاء الإلكتروني لتتحول إلى نزاع حقيقي.

وتدعو ألمانيا إلى اعتماد نهج يقوم على ثلاث ركائز للتعامل مع هذا الوضع: الاتفاق على قواعد تنظم سلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني، واتخاذ إجراءات لبناء الثقة، وتعزيز المرونة في نطاق الفضاء الإلكتروني.

والأمم المتحدة هي المحفل الأساسي المؤهل لوضع القواعد الناظمة لسلوك الدولة المسؤول في الفضاء الإلكتروني. ومن المنطلقات المهمة في هذا الصدد توافق الآراء الذي انتهى إليه فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، والذي يفيد بانطباق القانون الدولي، ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة، على الفضاء الإلكتروني. وشكل ذلك أساسا لعمل فريق الخبراء الحكوميين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، الذي شاركت فيه ألمانيا بنشاط مرة أخرى.

فمن شأن بلورة فهم مشترك للقواعد والمعايير والمبادئ الناظمة لسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني أن يعزز الشفافية والقدرة على التنبؤ على الصعيد الدولي، مما يسهم في إحلال السلام وتحقيق الاستقرار. وسيكون من المفيد على سبيل المثال تحسين

الفهم المشترك لكيفية انطباق قانون النزاع المسلح على استخدام القدرات الإلكترونية العسكرية التي تعكف أعداد متزايدة من الدول على تطويرها.

وفيما يتعلق ببناء الثقة، تولي ألمانيا أهمية قصوى للمنظمات الإقليمية. ففي عام ٢٠١٣، وافقت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على مجموعة أولية من تدابير بناء الثقة في الفضاء الإلكتروني. ويجري تنفيذ هذه التدابير بشكل جيد، كما أن المفاوضات جارية على قدم وساق لاعتماد مجموعة ثانية من التدابير، ستتناول بناء الثقة والتعاون. وفي إطار رئاسة ألمانيا للمنظمة في الفترة المقبلة، تعتزم ألمانيا إعطاء الأولوية لأمن الفضاء الإلكتروني.

وتعمل ألمانيا في الوقت الراهن على سن قانون بشأن أمن تكنولوجيا المعلومات بغية تعزيز مرونة الفضاء الإلكتروني على المستوى الوطني. وتحدد مسودة ذلك القانون المتطلبات الدنيا لكفالة أمن تكنولوجيا المعلومات على صعيد البنى التحتية الحيوية. ويفرض التزاما بالإبلاغ عن الحوادث الرئيسية من أجل تحسين أمن النُّظُم بشكل شامل وحماية الجمهور بوجه عام. كذلك توفر ألمانيا الدعم لدول أخرى لتعزيز قدرتها على مجابهة المخاطر المحدقة بأمن الفضاء الإلكتروني.

ويمكن الاطلاع على النص الكامل للعرض المقدم من ألمانيا في الموقع الشبكي التالي: http://www.un.org/disarmament/topics/informationsecurity/.

هولندا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٩ أيار/مايو ٢٠١٥]

لأعضاء المجتمع الدولي مصلحة ومسؤولية مشتركتان في ضمان بقاء الفضاء الإلكتروني مفتوحا وحرا وآمنا. وترى هولندا أن كفالة أمن الفضاء الإلكتروني ترتهن بقبول مجموعة من القواعد الناظمة لسلوك الدول المسؤول والتقيد بها على نطاق واسع. ولقد حقق فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي الكثير من الإنجازات بالفعل في هذا المضمار. غير أنه ما زال يتعين القيام بمزيد من العمل في المجالات التالية، واتخاذ التدابير الملموسة التالية:

- تعزيز فهم الدول لكيفية انطباق القانون الدولي والمعايير الدولية الحالية الناظمة لقواعد سلوك الدول في الفضاء الإلكتروني، وبخاصة الإطار القانوني الدولي الذي

يسري على العمليات المنفذة في الفضاء الإلكتروني التي لا ترقى إلى مستوى الهجوم المسلح؛

- تحديد معايير أو تدابير إضافية لضبط النفس أو تبادل المساعدة، وبخاصة بلورة فكرة توفير حماية معيارية خاصة لبعض النُّظُم والشبكات، بما يشمل البنى التحتية الحيوية المعنية بتوفير الخدمات المدنية الأساسية، وهياكل الاستجابة للحوادث المدنية، وبعض العناصر الحيوية لسير شبكة الإنترنت العالمية؛

- تعزيز القدرات القانونية والدبلوماسية والسياساتية وتبادل أفضل الممارسات في ميدان صون السلم والأمن الدوليين في الفضاء الإلكتروني. ومن شأن المنتدى العالمي لخبرات الفضاء الإلكتروني، الذي تم تدشينه في لاهاي خلال المؤتمر العالمي الرابع للفضاء الإلكتروني، أن يؤدي دورا هاما في هذا الصدد.

الآن وقد أضحت شبكة الإنترنت رصيدا استراتيجيا للجميع، بات من اللازم إجراء مناقشة دولية واسعة النطاق حول تلك الموضوعات. ولن تألو هولندا جهدا في المساعدة على تعزيز هذا الحوار.

ويمكن الاطلاع على النص الكامل للعرض المقدم من هولندا في الموقع الشبكي التالي: www.un.org/disarmament/topics/informationsecurity/.

بنما

[الأصل: بالإسبانية]
[٣ حزيران/يونيه ٢٠١٥]

تشهد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اليوم تطورات سريعة للغاية. ونتيجة لذلك، بات بوسع السكان الاستفادة من منافع التكنولوجيا والاتصالات تدريجيا وبشكل أكبر من ذي قبل.

والواقع أن حياتنا صارت مرتبطة بهذه التطورات الذي طالت سبل إبلاغ المعلومات وطرائق معالجة البيانات.

ومن هذا المنطلق، عملت حكومة بنما على مواكبة هذا الاتجاه، وعكفت على تكييف قطاعاتها مع احتياجاتها الأمنية الخاصة في هذا الصدد. ولذلك، تم إدخال تحسينات تكنولوجية في هذا الإطار لكفالة توفير خدمات ربط أكثر كفاءة وأمنا.

وفي إطار هذه التحسينات، واصلت حكومة بنما بشكل تدريجي تطوير خطة للاتصالات، تشمل عناصرها الشبكات والأمن والاتصالات الهاتفية. وتلبي هذه العناصر اشتراطات المعايير الدولية التي يتم التأكد منها لدى الشركات المصنعة.

وتكفل حكومة بنما حماية سلامة المعلومات الخاصة بها في مجالات الإنترنت والبيانات والاتصالات الهاتفية باستخدام بنى تحتية مزنّرة بجدران حماية على الصعيد الداخلي ومرتبطة بالشبكة الوطنية المتعددة الخدمات.

وتكفل حكومة بنما أمن البيانات باستخدام جدران الحماية ضمانا لسرية المعلومات وحمايتها.

ونحن نعتقد أن تكييف التطورات الحاصلة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية مع المتطلبات الأمنية على مستوى القطاعات الأمنية، سيتيح توفير أدوات تسهم في تحقيق الانسجام في مجال المعلومات، بالاستناد إلى الإجراءات والتدابير الوقائية. ويتعين أن تستفيد القطاعات الأمنية من هذا التطور التكنولوجي، بالنظر إلى المهمة المنوطة بها في مجال حماية المجتمع على المستويين المحلي والدولي.

بيرو

[الأصل: بالإسبانية]
[٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥]

التقييم العام الذي أجرته إدارة تكنولوجيا المعلومات بشأن مسائل أمن المعلومات

- تضطلع الشبكة المؤسسية لبيانات جهاز الشرطة الوطنية في بيرو بمراقبة مختلف النظم التي يستخدمها الجهاز، مع تطبيق السياسات الأمنية على مختلف مستويات هيكلها التنظيمي والوظيفي.
- فيما يتعلق بأمن المعلومات، يستعان بخدمات الشبكة المؤسسية للبيانات عن طريق هيئة إدارة الخدمات الأمنية، التي يديرها مركز العمليات الأمنية.
- من المقرر تنفيذ أعمال تحديد الأدوار والهويات، التي ستتيح تعهُّد حسابات فريدة لنفاذ المستعملين، مما سيمكن من تعقّب العمليات والتدقيق فيها.

التدابير المتخذة على الصعيد الوطني لتعزيز أمن المعلومات

التدابير الوقائية

- تعيين مديري الشبكات
- توفير التدريب لموظفي تكنولوجيا المعلومات
- توفير التراخيص لبرمجيات خوادم مركز بيانات الشرطة الوطنية
- تنفيذ برنامج ''التخزين السحابي الخاص''
- النسخ الاحتياطي للمعلومات
- تطبيق النظام الرديف لتوفير الطاقة الكهربائية (الإمداد بالطاقة دون انقطاع)
- تجديد لوحات توزيع الكهرباء والتوصيلات الكهربائية
- الاستعانة بمصادر خارجية لتوفير خدمات أمن المحيط (الخارجي) في حالة شن هجمات أو الحرمان من الخدمة.

مضمون المفاهيم المذكورة في عنوان القرار

- تحسين الهياكل التكنولوجية للشرطة الوطنية ونظم المعلومات الخاصة بالشرطة الرامية إلى تعزيز وسائط المعلومات التي تساعد بشكل فعال في تحسين أمن المواطنين وتسهم في استقرار السياق الدولي عن طريق إتاحة الخدمات التي تضمن التشغيل البيني بين البلدان.

التدابير التي يمكن أن يتخذها المجتمع الدولي لتعزيز أمن المعلومات على الصعيد العالمي

- توحيد وسائط الاتصال بما يشمل أنواع المعدات وبروتوكولات الاتصال
- استخدام منصة تكنولوجية موحدة تضمن توافر المعلومات بطريقة موثوقة، وتكرس للتشغيل البيني فيما بين البلدان المعنية بالأمن الدولي
- توحيد آليات أمن المعلومات
- في إطار مفهوم ميدان المعلومات، القيام بتعريف عوامل الخطر الموجودة في كل بلد معني بالأمن الدولي والنظر في إمكانية وضع أهداف مشتركة، بغية مكافحة تلك المخاطر و/أو تقليصها إلى أدنى حد، عن طريق إنشاء آليات الإبلاغ الآلي. وفي حالة

دولة بيرو، هناك على سبيل المثال مخاطر الاتجار بالمخدرات والإرهاب والجريمة المنظمة والتهريب وغسل الأموال والاتجار بالأشخاص.

البرتغال

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥]

أشارت الجمعية العامة في قرارها ٢٨/٦٩ بشأن التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي إلى دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي، مع التسليم بأن التطورات في هذين المجالين يمكن أن تكون لها تطبيقات مدنية وعسكرية. وفي حين أن التقدم في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية يعني إتاحة مزيد من الفرص لتطوير الحضارة، وتعزيز التعاون فيما بين الدول، وتحسين القدرات الإبداعية لدى البشرية، وتداول المعلومات بين أفراد المجتمع العالمي، فإننا نرى أن تلك التكنولوجيات والوسائل يمكن أن تُستخدم لأغراض لا تتفق مع متطلبات الاستقرار والأمن الدوليين، وقد تؤثر سلبا في السلامة الوطنية للدول.

وفي القرار نفسه، دعت الجمعية العامة الدول الأعضاء إلى المساهمة في أربعة مجالات، مع أخذ تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي (A/68/98)، وهي كالتالي:

(أ) التقييم العام لمسائل أمن المعلومات؛

(ب) الجهود المبذولة على الصعيد الوطني لتعزيز أمن المعلومات وتشجيع التعاون الدولي في هذا الميدان؛

(ج) مضمون المفاهيم الرامية إلى تعزيز أمن نظم المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية على المستوى العالمي؛

(د) التدابير التي يمكن أن يتخذها المجتمع الدولي لتعزيز أمن المعلومات على الصعيد العالمي.

وتضمّن تقرير فريق الخبراء الحكوميين طائفة من التوصيات في المجالات التالية: المعايير والقواعد والمبادئ الناظمة لسلوك الدول المسؤول؛ وتدابير بناء الثقة وتبادل المعلومات؛ وتدابير بناء القدرات.

وسيرا على هدي هذه التوصيات، يمكن توصيف سياقنا الوطني على النحو التالي:

المعايير والقواعد والمبادئ الناظمة لسلوك الدول المسؤول

ترى البرتغال أن أمن شبكات المعلومات يتسم بالأهمية وما فتئ يتعزز.

ولا بد من تسليط الضوء على الجهود المبذولة بشكل متزايد لتنفيذ التشريعات المتعلقة بأمن الشبكات وسلامتها، باعتماد طرائق تقييم المخاطر التي تتطلب اتخاذ تدابير أمنية تعاونية كافية، على المستويين الفني والتنظيمي، والإبلاغ عن الانتهاكات الأمنية أو اختلال سلامة النظم التي لها أثر كبير على توفير الخدمات.

أما على مستوى المفاهيم، فمن المهم ترسيخ الفكرة القائلة بضرورة انبثاق اللوائح التنظيمية من القواعد الدولية في المقام الأول.

وعلى الصعيد الدولي، من المهم تكثيف تبادل المعلومات وتنظيم دورات للتدريب الميداني في مناطق الحدود.

تدابير بناء الثقة وتبادل المعلومات

من الأهمية بمكان تعزيز تبادل المعلومات فيما بين أصحاب المصلحة كافةً (القطاعان العام والخاص على السواء)، مع مراعاة سياق العولمة الأوسع نطاقا.

وعلى الصعيد الوطني، انصبّت جهودنا على إنجاز تدريبات مشتركة اجتذبت كيانات عامة وخاصة، وعلى تشجيع التوحيد الفني، وعقد المؤتمرات والحلقات الدراسية، شارك في بعضها متحدثون دوليون.

تدابير بناء القدرات

من المهم وضع تدابير لبناء القدرات. غير أن هناك صعوبات تتصل بتدريب واستبقاء الموارد البشرية المرتبطة بهذه الأنشطة.

ومن الضروري تيسير حصول جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين على المعرفة اللازمة، والتشجيع على توفير التدريب الجماعي لهم في شتى المجالات، بما فيها الأمن.

قطر

[الأصل: بالعربية]
[٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٥]

تواصل دولة قطر متابعة الأخطار القائمة والمحتملة في ميدان أمن المعلومات، ووضع الاستراتيجيات اللازمة للتصدي للأخطار التي تنشأ في هذا الميدان بما يتماشى وضرورة المحافظة على التدفق الحر للمعلومات. وفي هذا الصدد، فإن دولة قطر ترى أن أمن المعلومات هو مسألة تمس صميم الأمن القومي والعالمي. وللحفاظ على أمن المعلومات تقوم دولة قطر باتخاذ كافة الإجراءات سواء من حيث أحدث التقنيات ذات الصلة أو على المستويات التشريعية أو التنظيمية أو التنفيذية. كما تحرص على التنسيق والتعاون على المستويين الإقليمي والدولي في الأمور التي تتطلب ذلك والتي تسمح بها القوانين المحلية.

وبالنسبة للمجتمع الدولي، ترى دولة قطر أنه يمكن أن يسهم في مجال أمن المعلومات بالعمل على التوصل لصك دولي ملزم للحفاظ على أمن المعلومات. وينبغي أن يفي هذا الصك بما يلزم لذلك من تطوير البرمجيات العصية على الاختراق والحفاظ على تماسك منظومات تكنولوجيا المعلومات.

جمهورية كوريا

[الأصل بالإنكليزية]
[١١ حزيران/يونيه ٢٠١٥]

لقد فتح الفضاء الإلكتروني اليوم آفاقا جديدة تزخر بإمكانات متناهية، وتدرّ فوائد اقتصادية واجتماعية لم يسبق لها مثيل. غير أنه بسبب ما يتسم به هذا الفضاء من طابع مفتوح مجهول الهوية وعابر للحدود، باتت المخاطر الإلكترونية تشكل تحديات جسيمة للأمن الدولي.

ولقد شهدت جمهورية كوريا في الآونة الأخيرة سلسلة من الهجمات الإلكترونية، بما في ذلك الهجمات التي تعرّض لها مشغّل المحطة النووية لتوليد الطاقة في عام ٢٠١٤. وبغية التصدي للتهديدات الإلكترونية بمزيد من الفعالية، طبقت جمهورية كوريا خططا شاملة لتعزيز أمنها الإلكتروني في آذار/مارس ٢٠١٥، وأنشأت منصب سكرتير رئاسي لشؤون الأمن الإلكتروني. وتؤمن جمهورية كوريا إيمانا راسخا بأهمية التوصل إلى اتفاق على مجموعة

من المعايير الدولية المنطبقة على الفضاء الإلكتروني وتنفيذ تدابير بناء الثقة والقدرات في مجال الفضاء الإلكتروني.

وفي هذا الصدد، ترحب جمهورية كوريا بالنتائج المقدمة في عام ٢٠١٣ ضمن تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، التي أقرت بإمكانية تطبيق القانون الدولي على سلوك الدول في الفضاء الإلكتروني، وهي تتوقع إجراء مزيد من المناقشات بشأن كيفية تطبيق المبادئ المتفق عليها على سلوك الدولة في الفضاء الإلكتروني. ولقد استضافت جمهورية كوريا حلقة العمل الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن القانون الدولي وسلوك الدول في الفضاء الإلكتروني في عام ٢٠١٤، بالاشتراك مع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، مما أتاح لبلدان المنطقة فرصة مناقشة المسائل المتعلقة بأمن الفضاء الإلكتروني.

وعملت حكومة جمهورية كوريا أيضا على تعزيز التعاون الثنائي والثلاثي مع البلدان الرئيسية، وهي تشارك بنشاط في المنتديات الإقليمية والدولية المعنية بقضايا الفضاء الإلكتروني، من قبيل المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا وفريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة. وباعتبار جمهورية كوريا البلد المضيف لمؤتمر سيول بشأن الفضاء الإلكتروني الذي عقد في عام ٢٠١٣، فقد تعاونت بشكل وثيق مع هولندا تحضيراً للمؤتمر العالمي حول الفضاء الإلكتروني الذي عقد في لاهاي في عام ٢٠١٥، وستواصل الإسهام في مؤتمرات عملية لندن.

ويمكن الاطلاع على النص الكامل للعرض المقدم من جمهورية كوريا في الموقع الشبكي التالي: www.un.org/disarmament/topics/informationsecurity/.

إسبانيا

[الأصل: بالإسبانية]
[٢٩ أيار/مايو ٢٠١٥]

ترى إسبانيا أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشكل رصيدا أساسيا لجميع المجتمعات عبر العالم، غير أن عولمتها تنطوي على مخاطر جسيمة وتهديدات داهمة، من قبيل التجسس الإلكتروني، والإرهاب الإلكتروني، والاختراق الإلكتروني 'النضالي'، والحرب الإلكترونية.

وغداة إنشاء المجلس الوطني لأمن الفضاء الإلكتروني، واصلت إسبانيا المضي قدما في تطوير خططها المستمدة من الخطة الوطنية لأمن الفضاء الإلكتروني، التي تصبو إلى زيادة القدرات في مجالات الوقاية والدفاع والكشف والتحليل والتصدي والانتعاش والتنسيق في مواجهة التهديدات الإلكترونية.

وفيما يتعلق بتعزيز التعاون الدولي، ما انفكت إسبانيا تشارك بنشاط في جميع المبادرات الاستراتيجية التي تتصل بأمن الفضاء الإلكتروني وتتابعها عن كثب، سواء في إطار الاتحاد الأوروبي أو المحافل الدولية الرئيسية مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي ومجلس أوروبا.

وتواصل إسبانيا الدفاع عن أهمية دور الأمم المتحدة في العملية الرامية إلى التوصل إلى توافق دولي بشأن أمن الفضاء الإلكتروني، وتدعم إجراء مناقشة على صعيد المؤسسات، تشمل سائر المحافل الدولية، بما يعزز التعاون الإقليمي ويتيح إرساء معايير عالمية وترسيخ أفضل الممارسات وقواعد السلوك بين الدول وتدابير بناء الثقة، وصولاً إلى الهدف النهائي المتمثل في ضمان استخدام تكنولوجيا المعلومات في جو من السلام والأمن.

وترى إسبانيا أن على الدول أن تتوصل إلى توافق آراء في أربعة من مجالات العمل. أولا، يتعين اعتماد تدابير لبناء الثقة تتسم بطابع تعاوني وتهدف في نهاية المطاف إلى تعزيز الشفافية بين الدول في مجال أمن الفضاء الإلكتروني والقدرة على شل أي هجمات محتملة تشنها بلدان ثالثة.

ثانيا، ترى إسبانيا أن على الدول أن تواصل التفكير في كيفية تفسير وتطبيق مبادئ القانون الدولي وقواعده الناظمة لأمن الفضاء الإلكتروني، وبخاصة ما يتصل منها بالتهديد باستخدام القوة أو استخدامها فعلا، وبالقانون الإنساني وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

وثالثا، ترى إسبانيا أنه من اللازم تعزيز التعاون الدولي بتحسين قنوات الاتصال، وإنشاء آليات للتنسيق بين الأفرقة المعنية بالتصدي لطوارئ الفضاء الإلكتروني، وتنفيذ عمليات مشتركة، وغير ذلك من الأنشطة، بالتوازي مع توطيد آليات التعاون على صعيد جهازي القضاء والشرطة.

وأخيرا، يجب مواصلة تعزيز بناء قدرات البلدان المحتاجة، وتقديم المساعدة إلى البلدان المستفيدة من أجل سنّ قوانين وطنية ترسي معايير أمن الفضاء الإلكتروني.

ويمكن الاطلاع على النص الكامل للعرض المقدم من إسبانيا في الموقع الشبكي التالي: www.un.org/disarmament/topics/informationsecurity/.

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٩ أيار/مايو ٢٠١٥]

ترحب المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بالفرصة المتاحة لها لتقديم ردها بشأن قرار الجمعية العامة ٢٨/٦٩ المعنون ''التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي''، بالاستناد إلى ردها المقدم عام ٢٠١٣ بشأن القرار ٢٤٣/٦٨. وتستخدم المملكة المتحدة في مجمل ردها مصطلح (cybersecurity) ''أمن الفضاء الإلكتروني'' المفضل لديها، وكذلك المفاهيم ذات الصلة لتفادي الإرباك، نظرا لاختلاف تفسيرات مصطلح ''أمن المعلومات'' في هذا السياق.

وتسلم المملكة المتحدة بأن الفضاء الإلكتروني عنصر أساسي من عناصر البنية التحتية الحيوية على الصعيدين الوطني والدولي وركيزة أساسية من ركائز النشاط الاقتصادي والاجتماعي من خلال شبكة الإنترنت. لذلك، فالتهديدات الفعلية والمحتملة النابعة من أنشطة الفضاء الإلكتروني تشكّل مصدر قلق بالغ. ويعرض ردنا تفاصيل النُهج الوطنية والدولية التي اتخذت، وستُتخذ، من أجل تعزيز الأمن وتشجيع التعاون في هذا الميدان. وقد تعززت هذه النُهج بفضل الاستراتيجية الوطنية لأمن الفضاء الإلكتروني في المملكة المتحدة، التي نُشرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

وتواصل المملكة المتحدة الاضطلاع بدور قيادي في النقاش الدولي حول أمن الفضاء الإلكتروني. ونشارك بخبراء في جميع أفرقة الخبراء الحكوميين الأربعة المعنية بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، ونرى أن التقرير الصادر عن الفريق الأخير والذي حظي بتوافق الآراء يمثّل تقدما طيبا من حيث التوصل إلى تفاهمات مشتركة بشأن قواعد سلوك الدول في الفضاء الإلكتروني، وتأكيد انطباق القانون الدولي في الفضاء الإلكتروني. ونتطلع إلى صدور محصّلة مناقشات الفريق الحالي في حزيران/يونيه ٢٠١٥. كذلك ترحب المملكة المتحدة باستمرار المناقشات بشأن بلورة تدابير محتملة في المستقبل لبناء الثقة في مجال الفضاء الإلكتروني في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تأسيساً على التدابير التي جرى التفاوض بشأنها بنجاح في عام ٢٠١٣ وعلى الأعمال المماثلة التي اضطلعت بها منظمات إقليمية أخرى.

ويعرض هذا الرد أعمال المملكة المتحدة الرامية إلى توطيد أمن الفضاء الإلكتروني وتحسينه وتبادل أفضل الممارسات، على الصعيدين الوطني والعالمي، بما يشمل العمل مع الشركاء الدوليين للتصدي للجرائم الإلكترونية والحوادث الكبرى، وبناء القدرات والطاقات في مجال الفضاء الإلكتروني. وتتطلع المملكة المتحدة إلى تحقيق مزيد من التقدم في جميع هذه المجالات. ومن دواعي سرور المملكة المتحدة أن تسهم بنشاط في تلك القضايا المهمة، وهي تتطلع إلى تكثيف مشاركتها في تعزيز القدرات والتعاون الدولي في مجال أمن الفضاء الإلكتروني.

ويمكن الاطلاع على النص الكامل للعرض المقدم من المملكة المتحدة في الموقع الشبكي التالي: www.un.org/disarmament/topics/informationsecurity/.